دور الكراهية والتطرف والارهاب على العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

د. مشتاق نوري مجيد
وزارة الداخلية/ مديرية التعاون الدولي
Mushtaqalpeatygmail.com

م.م ايات مظفر نوري
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Ayatalmudher700@gmail.com

م. م قيس عبد بخيت
وزارة الداخلية/ مديرية التعاون الدولي
Qaisabd029gmail.com

الملخص

تعد مسألة التحول من نظام شمولي الى اخر ديمقراطي بصورة سريعة وبطريقة الحرب المباشرة احد العوامل التي تؤدي الى انهيار المؤسسات السياسية والأمنية والاجتماعية وتتحول المنطقة الى بيئة حاضنة للتطرف والإرهاب مما يؤدي الى تقويض عملية إدارة الدولة وتأخير بناء هياكلها كما تعد الفواعل من غير الدولة كالرموز والفعاليات الدينية من ابرز المؤثرات على متغير التطرف والإرهاب المؤثر على العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ ساهم بعضاً منها بصورة إيجابية في الحد من التطرف ودعم بناء الدولة بينما حاول البعض الاخر تقويض هذهِ الجهود وتعميق الهمة بين مكونات المجتمع بغية تعطيل العملية السياسية .

الكلمات المفتاحية : التطرف، الإرهاب، الاستقرار السياسي، العراق .

تاريخ الاستلام : ٢/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٣ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

The role of hatred, extremism, and terrorism on the political process in Iraq post 2003

Dr.Mushtaq Nouri Majeed
Ministry of Interior/Directorate of International Cooperation
Mushtaqalpeatygmail.com

Asist Lecturer Ayat Muzaffar Nouri
University of Baghdad/ College of Political ScienceAyatalmudher700@gmail.com

Asist Lecturer Qais Abd Bakhit
Ministry of Interior/Directorate of International Cooperation
Qaisabd029gmail.com

Abstract

The issue of transitioning from a totalitarian regime to a democratic one quickly and through direct war is one of the factors that lead to the collapse of political, security and social institutions, and the region turns into an incubating environment for extremism and terrorism, which leads to undermining the process of state administration and delaying the construction of its structures. Non-state actors such as religious symbols and activities are also considered. Among the most prominent influences on the variable of extremism and terrorism affecting the political process in Iraq after 2003, as some of them contributed positively to reducing extremism and supporting state building,

while others tried to undermine these efforts and deepen the resolve among the components of society in order to disrupt the political process .
Keywords: extremism, terrorism, political stability, Iraq.

المقدمة

انقضى ما يقارب العقدين على تغيير النظام السياسي في العراق من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي، وبرزت على اثره عدة متغيرات اثرت على استقرار النظام السياسي والذي بدوره يحقق الازدهار والتطور للشعب والدولة، ومن بين هذهِ المتغيرات الجرائم الإرهابية للفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٧ وهي مرحلة القضاء على التنظيمات الإرهابية وتحرير العراق من سيطرتهم على بعض المناطق، ورافق هذهِ المتغيرات بيئة وحاضنة أدت الى بروز ظاهرة الإرهاب من بينها (الكراهية والتطرف)، فالتنوع العرقي والديني والطائفي والقومي قد أثر على شكل الحكومات المتعاقبة بعد انهيار النظام الدكتاتوري السابق، مما أدى الى اعتماد معادلة الاستحقاقات المبنية على اسس طائفية وقومية في توزيع المناصب الحكومية كإحدى الحلول لضمان شراكة وطنية في إدارة الدولة وكان هذا الخيار مدعوماً من الأمم المتحدة والغرب بشكل عام وربما اغلب الدول المجاورة حفاظاً على تمثيل المكونات داخل السلطة.

ان ثمة أخطاء استراتيجية كبيرة تم ارتكابها مما أدى الى تقويض جهود القوات الامنية في القضاء على الإرهاب واحتواء المسلحين الخراجين عن القانون في مرحلة ما قبل ٢٠١٤.

هذهِ الأوضاع المعقدة، جعلت المواطن العراقي يطرح العديد من الاسئلة حول من المسؤول عن الوضع الذي آل اليه العراق؟ وما هي الآليات التي من الممكن أن تنقذ البلد من آفة التطرف والإرهاب؟؟

اهمية البحث:

تعود أهمية البحث للجوانب الآتية:

١. التعرف على مخاطر الكراهية واثارها المستقبلية على الدولة بشكل عام وعلى الاستقرار الأمني والمجتمعي بشكل خاص.
٢. إيجاد العلاقة الوثيقة بين الكراهية والتطرف والإرهاب على العملية الديمقراطية.
٣. دراسة الكراهية والعنف كظواهر دخيلة على المجتمع العراقي واليات احتوائها.
٤. مواجهة التطرف والعنف والإرهاب مواجهة فكرية بالتزامن مع المواجهة الأمنية ليتحقق الانتصار الشامل ضد هذهِ الظاهرة.

اشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن تساؤولات عدة ابرزها:

١. ماهي بين التطرف والعنف والإرهاب؟
٢. ما هي العلاقة بين السياسة والتطرف والعنف المؤدي الى الإرهاب على الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣؟
٣. ما هو مستقبل التطرف العنيف والإرهاب على العملية السياسية؟

فرضية البحث:

توجد علاقة وثيقة بين التطرف والإرهاب إذ يبدأ التطرف داخلياً لدى الانسان لأسباب عديدة ومن ثم يتحول الى سلوك لفظي ويمر بمرحلة ثالثة وهي التطرف العنيف واخيراً يجد الحاضنة الإرهابية ليمارس اعتقاداته.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على مجموعة من مناهج البحث العلمي ومن بينها (المنهج الوصفي) وال (منهج التحليلي) و(المنهج المقارن) و(المنهج الاستشرافي).

المطلب الأول/ تأثير السياسة في التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

ينقسم العراق من الناحية الإسلامية إلى طائفتين اساسيتين، وامتازت العلاقة بين الجانبين بمعادلة تكاد تكون غريبة مفادها هيمنة سلطة الأقلية على الأكثرية لفترات طويلة، وإن هذهِ الهيمنة رافقتها عمليات عنف وتحجيم لدور الأغلبية السياسي ومحاصرة للنتاج الثقافي والديني. أما على الصعيد الاجتماعي فقد أخذت العلاقة بين الجانبين اتجاها إيجابياً تمثل بالتعاملات التجارية والمصاهرة المختلطة، مما ولد عمقاً من التماسك وخففت من الاحتقان الديني، وربما ساهم الانحسار الديني عن السياسة في ظل الدولة العراقية الحديثة في هذا التوجه، لكن ملامح الاستقطاب السياسي الطائفي أخذت منحى خطير بعد غزو العراق للكويت لا سيما بعد تبني النظام السابق (الحملة الإيمانية)، وكان لهذهِ الحملة مجموعة من الدوافع والأهداف منها تحجيم النشاط الديني الشيعي، الذي كان المعارض الأساس لوجود النظام البائد، هذا النشاط الذي أدى إلى الانتفاضة الشعبانية التي كادت أن تسقط النظام.

إن سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ كان صدمة لبعض فئات المجتمع إذ تشتت ذهنية الكثير منهم وعاشوا فترة ذهول وإحباط لما يقارب العام، بعدها استعاد الجمهور المصدوم وعيه بواسطة تدخلات خارجية، تحذره من الوضع الحالي والمستقبل السياسي للبلد، وخسارتها للامتيازات التي تمتعت بها في الفترة السابقة، في حال عدم المشاركة، إذ أن ملامح النظام السياسي الجديد بدأت بالظهور لتؤشر حالة التوازن في المكونات الوطنية، وذلك ما لا تريده الأنظمة والأفكار الدكتاتورية والتسلطية التي لا تقبل أن يشاركها

أحد في الحكم (الفهداوي ، ٤٤). وكانت هذهِ الخطوات هي بداية الانحيازات والتكتلات الطائفية والعرقية التي أدت الى التطرف.

إذ كان من المفترض ان يذوب الجمهور في بوتقة واحدة ويكون ممثليهم في السلطة السياسية مبنية على معايير علمية ومهنية تنادي بحقوق العراقيين وتساهم في بناء دولة وليس تقاسمها

أولاً: تأثير السياسة في تمدد وانحسار التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب.

شكل حزب البعث المنحل تحالفات (معلنة وغير معلنة) مع التنظيمات الإرهابية خاصة في المناطق الشمالية والغربية في العراق وبعض الدول المجاورة، لمواصلة نشاطاته الإجرامية ضد التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق والسعي الحثيث للعودة الى السلطة ثانيةً لذا التقت الأهداف والنوايا والغايات مع تنظيمي (القاعدة) و (داعش) الإرهابيين وغيرها (الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ٢٠٢٠) .

كما أن الأوضاع الدولية غير المنصفة التي غضت النظر في بعض الأحيان في اتخاذ المواقف واتخاذ القرارات في الإطار الدولي أو تطبيقها، إزاء ما يحدث من انتهاكات على الفئات والمكونات في بعض البلدان، والفشل في حل الخلافات الدولية والقضايا المصيرية للشعوب مما دفع بالمتطرفين إلى تبني فكرة انتزاع ما يعتقدونه مشروعاً بالقوة غير المشروعة، في سبيل تحقيق أهدافهم بديلاً عن الشرعية الدولية والقوانين النافذة (الخزعلي ٢٠١٦ ، ١٢) .

وقد تؤدي دوافع الاستكبار، والاغتراب بالقوة، والهيمنة على (الآخر)، ومحاولة وسم دين أو حضارة أو أمة بالعنف ووصفها بالإرهاب، حتى يشكل ذلك مسوغاً للتدخل في شأنها والسيطرة على مواردها والتحكم بمصيرها، لذلك تصر بعض الدول على بسط هيمنتها بالقوة واعتماد سياسة التسلط و وضع اعتماد تعريفات محددة للعنف والتطرف والإرهاب المقصود، لتفرض هذهِ الدول نوعاً من الإرهاب الفكري لتطارد كل من يحاول أن يبحث هذهِ الظاهرة ويحرر مفهومها، لذلك بقيت مفاهيم التطرف والعنف والإرهاب والتعصب عائمة ومختلطة (حسنة ٢٠١٥ ، ١٠٦-١٠٧) .

ثانياً: تأثير التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب على السياسة

بدايةً أن العلاقة بين التطرف والإرهاب والعنف تكون على اساس أن التطرف مقدمة للإرهاب والإرهاب ذاته مقدمة للعنف، والإرهاب والعنف صورة من صور التطرف (اديب ، ٥٦). ويعرف **العنف** بأنه: "**كل سلوك عدائي واقع على الذات أو على الغير، سواء كان قولاً أو فعلاً، وسواء أكان صادراً من فرد أو جماعة، وسواء كان مبرراً بدين أو عرق أو مذهب أو نازلة إنسانية أو حياتية أم كان غير مبرر وغير مفسر**" (الخادمي ، ١٣-١٤) تهيئ الظروف المحيطة بالفرد الانزلاق نحو التطرف والإرهاب، ومن هذهِ الظروف بحسب ما اتفقت عليه المنظمات الدولية تشمل: "الخلافات العالقة دون حل ونزع الصفات

الإنسانية عن ضحايا الإرهاب وظواهره فضلاً عن ضعف دولة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز المبني على العرق والجنسية والدين، والإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وانعدام الحوكمة[*] الرشيدة (تقرير منظمة الامن والتعاون في اوروبا ، ٢٩). ان العوامل السيكولوجية والمعرفية على غرار الشعور بالصورة الذاتية والهوية والانتماء والمعتقدات والمواقف التي تمثل جميعها عوامل ديناميكية، تحدد تجربة الفرد وكيفية تقبله لبيئته وللإحداث التي تحوم حوله (تقرير منظمة الامن والتعاون في اوروبا ، ٢٩). فالإرهابي هو نتيجة مسار تفاعلي بين الفرد والتأثيرات الخارجية.

أن التطرف العنيف الذي تلا التغيير في نظام الحكم بعد عام ٢٠٠٣، يتوضح في طريقة تعاطي المجتمع مع هذهِ المتغيرات، إذ أن الهيئات المؤثرة في مجتمع المناطق الغربية والشمالية توزعت مواقفها من العملية السياسية بثلاثة اتجاهات (الفهداوي ، ٤٥):

١. **الخطاب الانفعالي:** هو الاتجاه الذي يحاول تحميل الاغلبية مسؤولية ما آل إليه وضع العراق، من خلال القفز على الحقائق، بمساعدة المنظومة الإعلامية مدفوعة الثمن إبتداءاً في زجها بمصطلحات مثل (الاحتلال، المقاومة، الخيانة، العمالة) ويمثل هذا الخطاب (هيئة علماء المسلمين) التي كانت تقف بالضد في حينها من أي اندماج طائفي عراقي أو تقارب مع الجارة إيران، ظناً منهم أن هذا التقارب سيؤدي إلى تهديم وجودهم وسلطتهم الاجتماعية.

٢. **الخطاب المعتدل:** وهو الاتجاه المشارك في العملية السياسية والمتمثل بـ(الحزب الإسلامي العراقي) الذي هو أقرب إلى الاعتدال من غيره، ولكن بحكم الظروف الناتجة عن الولادة العسيرة للنظام الديمقراطي ينساقون بالضغط وراء مطالب تيارات أخرى معارضة، أو وراء مطالب أغلبية ممثليهم المتمثلة بالعودة إلى الامتيازات السابقة.

٣. **الخطاب التكفيري:** هو التيار الذي ينادي باستعمال القوة، والمتمثل بـ(السلفية الجهادية) التي أخذت بالانتشار بعد الإطاحة بنظام طالبان ومحاربة تنظيم (القاعدة) في أفغانستان التي كانت تشكل ملاذاً آمناً لها.

ان التطرف يؤدي إلى تطرف مقابل كرد فعل، يعاكسه بالاتجاه وقد يختلف معه بميزان القوة، وأن الخطأ في المعالجة ينتج عنه تطرفاً أو انتشارا أكبر للتطرف (اديب ، ٦٠). ويكمن وراء الهجمات الوحشية المنطق نفسه الذي يُسير جميع الحملات الإرهابية في أي مكان في العالم، ففي البداية ترغب هذهِ التنظيمات في لفت الأنظار الى وجودها وأفكارها وقضاياها وأهدافها، ومن ثم يحصل تذمر المتضررين من المجتمع على الأداء الحكومي بدلاً من توجيه الغضب على الإرهاب نفسه، وبالتالي إمكانية سحب دعم بعضهم الى صفوف هذهِ التنظيمات (داير ٢٠١٥ ، ٥٠-٥١).

اما أهدافها فيمكن الاستعاضة بعبارة منسوبة الى (عنتر زوابري) أمير الجماعة الإسلامية المسلحة (جيا) في الجزائر نهاية التسعينيات من القرن الماضي بقوله: " **الجميع باستثناء من هم معنا مرتدون يستحقون الموت**" (داير ، ٥٢).

المطلب الثاني : الأبعاد السياسية لإشكالية دمج الدين بالسياسة

علينا أن نحدد أولاً مقصودنا بكل من مصطلحي الدين والسياسة، فالدين يعني: منظومة العقائد والأخلاق والاحكام التي تحدد علاقة الإنسان بالله أو علاقته على ضوء تلك العلاقة بأخيه الإنسان فرداً أو مجتمعاً وعلاقته بالطبيعة والكون". أو هو: الرؤية التي تجيب الإنسان على أسئلته الثلاث الأساسية: من أين وجوده؟ إلى أين مآله؟ وأين يكون مساره بين تلك النقطتين؟" (كانط ٢٠١٢ ، ٢٤٩) .

أما السياسة: هي رعاية شؤون المجتمع، ضمن حركة ذات خطة مدروسة مسبقة تضع في حسابها احتمالات المتغيرات، وتملك مرونة التكيف مع المتغيرات المحسوبة وغير المحسوبة، وتوظف الممكنات باتجاه تحقيق التطلعات، مستهدفةً تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح، ودرء أكبر قدر ممكن من المفاسد للمجتمع، معتمدةً الصدق والحكمة والواقعية (اندرسون ، ١٤) .

وتنقسم الأبعاد السياسية في إشكالية دمج الدين بالسياسة الى:-

أولاً: الأبعاد الإيجابية في دمج الدين بالسياسة في الحد من التطرف.

ويمكن تلخيص أهم الأبعاد الإيجابية بالآتي (الجراح ٢٠١٦ ، ٢-٤):

١. **دعم النظام الديمقراطي:** بواسطة الحث على المشاركة في الانتخابات بعد التغيير عام ٢٠٠٣، والمشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٥ والاحتكام للدستور.

٢. **دعم الاستقرار الأمني:** الحث على التطوع في صفوف قوى الأمن.

٣. **العدالة والمساواة ونبذ سياسة الاقصاء:** مراعاة التمثيل والمشاركة السياسية والاجتماعية للأقليات.

٤. **مرجع ضابط وموجه:** إذ كانت وما زالت المرجعيات بمثابة عامل ردع للسياسيين.

٥. **تمثيل الجمهور:** الضغط باتجاه تحقيق مطالب المجتمع.

٦. **إدارة الازمات:** إذ جاءت فتوى تشكيل الحشد الشعبي عام ٢٠١٤، لمساندة القوات الأمنية في دحر عصابات (داعش).

٧. **السلم المجتمعي:** إذ ساهم اغلب رجال الدين والمرجعيات بنبذ خطاب الكراهية والعنف والطائفية لتحقيق السلم المجتمعي.

ومن الممكن أن يكون الدين حاكماً على السياسة بشرط التقوى والعلم والصواب والعقلانية وكل هذا هو أمر نسبي كون الدين بشري الفهم والأداء وبالتالي نسبي الفهم والأداء.

وفي بعض الحالات كانت الحاكمية تأخذ مشروعيتها من خلال الديمقراطية (كالإخوان المسلمين)، مما أدى إلى استخدام الدين لخدمة السياسة من خلال السيطرة على المساجد، لمنح منابرها لوناً معيناً ينادي ويحث على المشاركة في الانتخابات.

ثانياً: الأبعاد السلبية في دمج الدين بالسياسة في الحد من التطرف.

ان تعاقب الأحداث وتراكم المشاكل السياسية والاجتماعية جعل التطرف ظاهرة في المجتمع العراقي وبالتالي تكون المجتمعات المتطرفة حواضن للحركات الإرهابية، فالتطرف في السياسة واحد من أهم عوامل تدعيم الإرهاب بكل أشكاله (حبيب ٢٠١٦ ، ٩). وببروز ظاهرة (الإسلام السياسي) الذي يستخدم الدين لخدمة السياسة من خلال السيطرة على المساجد، لمنح منابرها لون معين ينادي بطاعة ولاة الأمور، ورفض الخروج عليهم كالسلفية العلمية في السعودية بعد إجتياح العراق للكويت (مجيد ٢٠١٧ ، ١٠٨-١٠٩). إذ أن فشل تجربة (الاعتدال السني) كان مسؤولاً عن ولادة تيارات راديكالية في العالم الإسلامي، مما ولد بديلاً له، وهو المشروع الراديكالي بممارسة العنف المؤدي إلى الإرهاب (اليعقوبي ، ٢٩٩).

نحن بحاجة الى تحرير الدين من قبضة السياسة، أكثر من حاجتنا إلى منع إستغلال الدين في السياسة، لأنه لم يكن بوسع أحد ادعاء الحق المطلق في النطق باسم الدين، ولم يتمكن أي عالم أو لون فكري من صهر الناس في بوتقتهِ (الزعاترة ، ٢٠١٤). إذ يقول عالم الاجتماع الدكتور علي الوردي: "**الدين والدولة في جهاز واحد أشبه بجمع الماء والنار معاً**" (الوردي ٢٠١٣ ، ٣٧) .

وهذا لا يعني إقصاء الدين عن السياسة، كونه نقيض الديمقراطية فحسب، بل الواجب القيام بثورة ثقافية ضد إسلام السلطة والتسلط الموروثة، لا على إسلام الدعوة والرسالة. لذا قد نجد إسلامي صادق وفاعل إيجابي أينما كان، ومن الممكن ايضاً ايجاد علماني صادق أشد إسلاميةً من الإسلامي الشكلي، وغير المتدين العادل أشد تديناً من المتدين الظالم.

المطلب الثالث: سبل معالجة التطرف ومستقبل الإرهاب في العراق

ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة ظاهرة التطرف لا تشمل فقط الإجراءات الأمنية بل مجموعة من الخطوات الوقائية والمنهجية لمعالجة الظروف الأساسية التي تدفع الافراد الى التطرف ووضع تصورات مستقبلية ومشاهد محتملة الحدوث مقرونة بالمؤشرات الدعمة لهذهِ المشاهد.

أولاً: الوقاية من التطرف المؤدي إلى الإرهاب

للوقاية من التطرف غير المبرر هناك ثلاثة طرق نعتقد بأنها كفيلة للحد من انتشار التطرف المؤدي إلى الإرهاب تتمثل بالآتي (سينشتاين ، ١٩١-١٩٤):

١. **النزعة التقليدية:** عندما يحترم أعضاء الجماعة ما سبق للناس أن فعلوه من قبل، فإنه من غير المحتمل أن يرفضوا ذلك، ويفضلوا عليه ما ينبثق بواسطة المناقشات الداخلية بينهم. والذين يحترمون التقاليد هم أبعد الناس احتمالاً لأن يستقطبوا. إلا أن النزعة التقليدية، بوصفها إجابة كاملة عن المشكلات المذكورة، تعاني من صعوبات شديدة، فقد تصمد مستقلة ومنفردة لتجعلهم يعتقدون أن هذهِ التقاليد رديئة. تعد النزعة التقليدية باقية ليس لأنها جيدة، ولكن بسبب نفس أنواع التأثيرات الاجتماعية التي تتسبب في إحداث الاستقطاب.

كما ان التقاليد تنقل المعلومة، وقد لا يكون سبب استماع الناس لها أنهم يؤمنون (بصورة مستقلة) بأنها تقاليد جيدة، ولكن لأن الأفراد الآخرين، يبدو أنهم يؤمنون بأنها تقاليد جيدة. وعلى ذلك، قد يتبع الناس التقاليد حتى على الرغم من أن لديهم أسباباً أو مبررات. أن هذهِ النزعة تعد قيداً مهماً على الحركات الاجتماعية العنيفة أو المتطرفة غير المبررة، ولكن يحدث في أغلب الأحوال أن تكون التقاليد نفسها ثمرة لنفس أنواع القوى التي تقود الناس للسير في اتجاهات سيئة أي عنيفة أو متطرفة، والتي غالباً ما تنجم عن تعصبات معينة نابعة عن إشكالات الهوية، إثنية كانت أو مذهبية، فيرى بعض المسيحيين أن مشكلة التطرف توجد في الإسلام ذاته، أو يرى بعض الشيعة أن المشكلة تقع عند أهل السنة تحديداً، أو العكس، أو يرى بعض الأكراد أن المشكلة تنجم أساساً عن "العقلية العربية الصحراوية،" إلخ. ان العوامل التي تقف وراء ظاهرة التطرف في العراق هي عوامل بنيوية الطابع وتبدو أكثر ارتباطاً بالمنظومة الإدارية والسياسية للبلد وطريقة تعاملها مع مسألة الحكم والهوية منها بالفكر والدين، خاصة في المراحل التالية للمرحلة التأسيسية للدولة، ومن هذه العوامل فشل المنظومة التعليمية الرسمية في ترسيخ المفاهيم والقيم الثقافية الحداثية، وسوء إدارة عمليات التنمية الوطنية أو إهمالها تماماً، خاصة في مناطق دون غيرها، وذلك نتيجة الاعتماد على الولاءات عوضاً عن الكفاءات عند القيام بتوزيع المناصب والوظائف الرسمية.

٢. **النزعة العواقبية:** أي تدبر العواقب بالنظر في المخاطر المرتبطة بظاهرة استقطاب الجماعة بواسطة التشخيص الدقيق للعواقب المترتبة على سلوك مسار أو غيره من مسارات الفعل، ان هذا الاتجاه قد يكبح أو لا يكبح التطرف، لكن بإمكانه تشخيص العواقب لتعزيز الرأي المنادي باتخاذ خطوات حادة أكثر من أن يقوض أساسه، وهناك نوع من الكوابح التي يفرضها الواقع، فنزعة تشخيص العواقب وتدبرها تبشر بالتحكم في الحركات الاجتماعية المتطرفة، وذلك عن طريق وضع هذهِ الحركات تحت اختبارات معينة، ويأمل أصحاب هذهِ الفكرة بأن يتمكن التشخيص الضروري للعواقب من تخفيف حدة النزاع الاجتماعي، والحد من المخاطر المترتبة بظاهرة استقطاب الجماعة عن طريق مطالبة الأفراد بالاشتغال بالحقائق بدلاً من المخاوف الوهمية (سينشتاين ، ٥٢). وعلى سبيل المثال، أن المواطنين في مدينة ما أصبحوا في خوف مستمر من التعرض لخطر معين،

كخطر الجريمة، فإن كان بعضهم يثير مخاوف البعض الآخر، فقد يكون من المفيد أن نطرح التساؤل الاتي: هل الناس معرضون فعلاً للخطر؟ وما هي المعلومات التي نعرفها عن حجم هذا الخطر؟ وما الذي نعرفه عن أعباء محاولة التقليل من هذا الخطر؟ فالبحث عن إجابة لهذا التساؤلات ستؤدي إلى عدم قيام ظاهرة (غرفة الصدى) بإحداث الخوف غير المبرر من المخاطر التي لا تستحق في الواقع الانشغال بها.

ولمن يهتمون بالعواقب، فإن أفضل طريقة يتبعونها هي، أن يقوموا بتقدير النتائج الفعلية، وأن يقدروا المبالغ التي يتكلفها تقليل تلك النتائج.

وقد يحدث في بعض المجالات أن يكون بإمكان الخلافات التي تدور حول العواقب أن تعكس ظاهرة استقطاب الجماعة بدلاً من أن تخفف من شدتها. فقد تجد بعض الجماعات، وتزعم بإصرار، أن المنافع التي نجنيها من اتخاذ خطوات معينة منافع قليلة، وأن التكاليف المرتفعة، قد تؤكد جماعات أخرى على النتائج المعاكسة.

٣. **الكوابح والتوازنات:** أن مرحلة تأسيس الولايات المتحدة الأميركية قد شهدت نزاعاً فكرياً نادر المثال دار حول طبيعة المؤسسات الجمهورية. وما هي أنواع المؤسسات التي تناسب الأمة الفتية على أفضل وجه؟ وقد دار النزاع حول هذا السؤال بصفة جزئية عن طريق الرجوع إلى آراء المفكر السياسي (مونتسكيو)، والذي كان مصدراً توقره كل الأطراف المتنازعة، كما كان شخصية مهمة محورية في تطور فكرة الفصل بين السلطات. وكان المناهضون للفيدرالية، وهم الخصوم الفصحاء للدستور المقترح، وقد تحدث (بروتس) وهو مناهض للفيدرالية يتسم بفصاحة خاصة، مطالباً بهذا التقليد الجمهوري حينما ألح قائلاً: في دولة ذات نظام جمهوري، ينبغي أن تكون مناهج السلوك، والمشاعر، والاهتمامات التي تشغل الناس متشابهة. وإن لم يحصل هذا، فسيوجد صِدام مستمر بين الآراء، وسيكون ممثلو أحد الأطراف في كفاح مستمر ضد ممثلي الطرف الآخر. إلا أن وجهة نظر (ألكسندر هاميلتون) يرى أن: "وجوه الاختلاف بين الآراء، وتضارب الأحزاب في الإدارة أو الشعبة التشريعية في نظام الحكم وهي البرلمان، تؤدي غالباً إلى تعزيز تداول الرأي والأخذ بالحذر والاحتراس، كما تساعد في كبح تجاوزات الأغلبية". كما أكد واضعو الدستور أن بإمكان اختلاف وجهات النظر أن يكون قوة واقية، فالدستور الذي يكفل "تضارب الأحزاب" و "الاختلافات في الرأي" يمكن أن يوفر إجراءات وقائية للحماية من حركات الرأي غير المبررة. وبصورة أكثر تحديداً، فأن المؤسسات التي بنادي بها الدستور تعكس خوفاً ضمنياً من الاستقطاب، حيث تنشئ مجموعة من الكوابح أو الضوابط التي تحد من الأحكام التي يحتمل أن تقول بها جماعات أساءت التقدير بسبب وقوعها أسيرة للاستقطاب. إن فكرة السلطة التشريعية التي تتكون من مجلسين تشريعيين، كان

المقصود منها أن تكون بمثابة إجراء وقائي يمنع حدوث وضع يكون فيه أحد المجلسين مغلوباً على امرهِ بسبب ما يسيطر عليه من الانفعالات الحادة العابرة، بل ومن استقطاب الجماعة أيضاً.

أن بإمكاننا أن نفهم كثيراً من جوانب منظومة الكوابح والتوازنات في ضوء نفس هذهِ الاعتبارات العامة. فمهمة عرض القوانين على رئيس الجمهورية تقي من نتائج الاستقطاب داخل المؤسسة التشريعية أي البرلمان. كما أن فرصة رئيس الجمهورية للاعتراض على القوانين المعروضة عليه تعزز من النظام القائم على وجود مجلسين تشريعيين، مما يزيد من مخاطر صدور قانون متعجل أو لم يعط القدر الكافي من التفكير المعمق. والعكس صحيح أيضاً في السلطة التنفيذية، فلا يمكن لها أن تضع قانون بنفسها من غير أن تشارك فيه البرلمان لإقراره، ليخلق اجراءاً وقائياً من الاستقطاب الجماعي داخل المؤسسة التنفيذية. هذهِ الإجراءات وغيرها هي وظائف كابحة أو ضابطة، فهي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الكوابح والتوازنات. ذلك أن من يقعون تحت إغراء الأخذ بالمواقف الفكرية المتطرفة، والذي قد يكون ناجماً عن تأثرهم باستقطاب الجماعة، يمكن مقاومتهم والرد عليهم من قبل غيرهم، ممن يعتقدون أن ما لدى الأولين من المتطرفين من وقائع وقيم ليست صائبة، أو على الأقل ينقصها شيء مهم. وطالما أن الناس ينصت بعضهم لبعض، فإن حرية الكلام سوف تثبت أنه حينما تحدث الحركات الاجتماعية المتطرفة، فأن ذلك لا يكون ناجماً عن عدم الاستماع إلى الأصوات المخالفة أو المنشقة (الغول ٢٠١٠ ، ٣٨-٣٩).

الدروس المهمة من هذهِ الآراء هي فيما يتصل بمقاومة خطر العنف، والتي منها خطر التطرف، فإن يكن التطرف ناجماً عن عملية من عمليات التحول إلى الراديكالية بما فيها العنف والحدة في التفكير التي فيها يحتشد الأفراد المتشابهون في التفكير معاً، فإن الرد على هذا التطرف يكون بإدخال أصوات معارضة أو منشقة عليهم، موثوقاً بها.

وفي المنعزلات الإسلامية، أي في جماعات المسلمين المنعزلة عن غيرها من المسلمين وغير المسلمين. تكون المعركة أحادية الجانب تماماً. فالمؤمنون الصادقون، وهم الذين يشغلون جميع الأماكن في جلسات النقاش الراديكالية، يقومون بفرض إرادتهم وهم في نوبة حادة من الهوس بدون أن يكون موجوداً بينهم صوت معتدل ليهدئهم. ويؤدي هذا الوضع إلى التزايد المستمر في التحول إلى الراديكالية من جانب المشاركين في جلسات النقاش، الذين يتبنون أو يأخذون بوجهات نظر أصدقائهم شيئاً فشيئاً.

أن فكرة الكوابح والتوازنات فكرة قديمة، لكن بالإمكان استعمالها بطريقة مبتكرة، ففي الولايات المتحدة، يتم إقرار قدر كبير من السياسة القومية بواسطة ما يسمى باللجان التنظيمية المستقلة، مثل لجنة الاتصالات الفيدرالية، ولجنة التجارة الفيدرالية، ولجنة السندات والصرف، والهيئة القومية لعلاقات العمل. وتتألف هذهِ الهيئات من خمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ، لذا تعتبر السيطرة الرئاسية على هذهِ اللجان مقيدة بشكل حاد، حتى لا يتحقق لحزب سياسي واحد أكثر من أغلبية ضئيلة جداً، وهذا

هو النمط القياسي للهيئات المستقلة. إن هذهِ الآراء والملاحظات تعد نوعاً من التقدير لقوة تأثير أسلوب الكوابح والتوازنات، أي لقيمة إنشاء "فرق من المتنافسين"، وإن يكن التطرف غير المبرر يمثل مشكلة، فإنه من المرجح أن يكون للفكرة القديمة الخاصة بالكوابح والتوازنات عدد من الاستعمالات الجديدة. وقد بدأنا بالتحقق مما فيها من بشائر واعدة بالنجاح.

كما أن معالجة جذور العنف وفق المعالجة الإسلامية الشاملة التي تبني شخصية الإنسان المسلم بناءً عقدياً وعبادياً وأسرياً واجتماعياً وأخلاقياً وحضارياً شاملاً، ويتحقق هذا عن طريق التعليم الديني الشامل والمتكامل والمنهجي والمدرسي والجامعي والمجتمعي والإعلامي والثقافي، ويقوم به المتخصصون والخبراء والعلماء المشهود لهم بالكفاءة العلمية والأخلاقية والتربوية والحضارية، والدعمين معنوياً وقانونياً ورسمياً ومادياً ومدنياً، والذين لهم أقدار من الموضوعية والاستقلالية، وعدم الصدام مع الآخر، والسعي إلى الخطط الوفاقية أو الخلافية غير الصِدامية (العنفية)، وإيثار روح الجماعة والتوفيق على الفرقة والتباعد والتوتر والتناحر التي تقدم الشدة على اللين أو العنف على الرفق (الخادمي ، ٦٩-٧٠).

علينا الركون إلى حقيقة أن التنوع والاختلاف سنة كونية وحقيقة بيولوجية ماضية في الحياة وواقع مشهود، لأنها متولدة من أصل الخلق والتكوين، كما أن التدافع الحضاري ليست عملية عشوائية وإنما تحكمها قوانين ومحركات اجتماعية يتطلب التعامل معها باستيعاب وقدرة على التسخير التي تؤهل لمغالبة قانون على آخر، ليتأهل الإنسان إلى الاضطلاع بالدور الحضاري الفاعل، والموجه لمسيرة الحضارة، وتحويل التنوع والاختلاف إلى مصدر إثراء وإغناء وفسحة تنافس وميدان تكامل وتعايش وتحاور وصولاً إلى بناء المشتركات الإنسانية (حسنة ، ١٠١-١٠٢).

ثانياً: مستقبل الجماعات المتطرفة في العراق

هناك ثلاثة سيناريوهات لمصير التنظيمات الإرهابية في العراق تتمثل في الآتي:

أ. **سيناريو القضاء على التنظيمات الإرهابية والأفكار المتطرفة:** يتمثل في القضاء، ولو بشكل غير كامل، على جميع التنظيمات (التكفيرية) و (الجهادية) في العراق، ويتحقق هذا السيناريو في حال:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، وإتاحة الحريات الفردية، وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة والمنافسة الشريفة.

٢. نجاح المؤسسات الدينية في إصلاح وتجديد الخطاب الديني، فضلاً عن حل مشكلة الأقليات.

٣. حل الخلافات الداخلية، العربية-العربية، والعربية-الكردية، من جهة وتصفير الخلافات الإقليمية من جهة أخرى.

٤. منع التبعية الحزبية والفئوية لقوى ودول خارجية بتفعيل قانون الأحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، وانتهاج سياسات تخدم البلد والشعب العراقي كافة.

ب. **سيناريو البقاء على الوضع الحالي:** وهو بقاء الوضع على ما هو عليه، من استمرار المواجهات والحرب على الإرهاب واستمرار وجود الجماعات المتطرفة في العراق. ويترتب على هذا السيناريو ما يأتي:

١. تقسيم البلد بين الإسلام المعتدل والمتشدد.

٢. استمرار وجود علاقات مباشرة خارجية مع بعض حركات الإسلام السياسي المتطرفة، بل وتمويلها، ومساعدتها في التخطيط على كيفية الاستيلاء على الحكم، مثل الكيفية التي وصل بها (الإخوان المسلون) إلى السلطة في مصر.

خطورة هذا السيناريو تكمن في استمرار الأزمات والخروقات الأمنية خصوصاً في ظل صعود جماعات غير مؤهلة إلى الحكم لا تملك كفاءات وخبرات تمكنها من إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد. بل والأخطر إذا وصلت جماعة تحمل في بنيتها أفكاراً متشددة، مما سيؤدي في النهاية إلى صِدام بين قوى المجتمع الحية وبين هذهِ الجماعات، ربما تستمر إلى سنوات طويلة، وهو ما يؤدي إلى "صومِلة العراق" وتجعل البلد أكثر اعتماداً على الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأميركية.

ت. **سيناريو التفتيت:** أي تفتيت وتشرذم نمو الحركات المتطرفة وبسط نفوذها على المجتمع، وهو ما يعني:

١. خلق كيانات متطرفة جديدة في البلد أكثر عنفاً وتشدداً.

٢. انهيار الأطر والهياكل المؤسسية مما يؤدي إلى ضعف الدولة.

٣. التحول إلى مرحلة جديدة في الهجمات النوعية يستخدم فيها أسلحة فتاكة (كيمياوية)، أو محاولات اغتيال لشخصيات ورموز عامة، أو بروز ظاهرة الانقلابات العسكرية من جديد.

ان أي سيناريو من السيناريوهات الثلاثة لا ينفي عدم بروز أو عودة لتنظيم (القاعدة) على حساب انحسار أو نهاية تنظيم (داعش) وعلى أساسه يتفاعل الجمهور المتعصب الراديكالي. إن مستقبل الأيديولوجيا التي يدشنها تنظيم (داعش) يتوقف في تجذرها وتمكنها على الحرب الدولية التي تخاض ضده، وبروز احتمال أن يُحجَّم التنظيم أو يُهزَم حينها سيكون مستقبله أشبه بما آلت إليه دولة طالبان تنظيميًّا قبيل انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من أفغانستان، وسيكون أيديولوجيًّا حركة (جهادية) منشقة تُصنَّف على يمين (القاعدة)، وسيدخل بنزاع مع هذه الأخيرة التي لها شقيقات ومنظِّرون في العالم وتحظى بشرعية تاريخية وبخطاب متماسك في أوساط السلفية (الجهادية) بالقياس إلى (داعش) (مجيد ، ١٩٨).

ولكن وفق هذا السيناريو ستدخل أيديولوجيا التيارات الدينية (الجهادية) عموماً ومنها (داعش) في نفق المراجعات كما سبق وحصل مع التيارات الجهادية في مصر وليبيا وسواهما، لأن (داعش) وصل

بالأفكار التي زرعتها التيارات الجهادية وخاصة (القاعدة) إلى أعلى مستويات الإشباع، وفي لحظة كانت الشعوب العربية تتجه بخلاف قبلة هذا التيار.

وعلى الرغم من التوزيع الجغرافي للأديان التي تحدد مناطق انتشارها في العالم الا ان التقسيم الحديث يعتمد على التطور بمختلف تصنيفاته، لذلك يطلق على الدول المتقدمة بصفة (عالم الشمال) والأخرى بدول (عالم الجنوب)، بعد ان كان التصنيف يعتمد تقسيم الأديان الى شرقية وغربية (على الرغم من ان أصول جميع الأديان هي شرقية)، إذ تحرر الفرد في دول عالم الشمال من الولاء المطلق للجماعات الدينية الى العبادات الفردية، التي تحرر الفرد من الولاء المطلق للجماعات الدينية، وبذلك يكون ولاء الفرد لجهة واحدة الا وهي الدولة بقوانينها الوضعية وهي المرجع الوحيد للجميع، وبالمقابل نجد ان المجتمعات الدينية تؤمن بالممارسات والطقوس الجماعية بل تعتقد هذهِ المجتمعات انه من الضروري ان تكون الشريعة مصدراً وحيداً للتشريع وتعدها مصدر قوة وجزء لا يتجزأ من عقيدتها الدينية، وبين المسارين برزت نظرية (صِدام الحضارات) لـ (صاموئيل هنتغتون) وامام هذهِ الإشكالية تبرز رؤية إيجاد تحالف فكري عابر للانتماءات الفرعية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في المجتمعات المختلفة برعاية منظمات دولية، تحدد العلاقة بين جميع الأطراف وتضم اليات حسم الخلافات وضبطها.

الخاتمة

تعرض العراق إلى جميع اشكال (التهديد الثلاثي) المتمثل بتهديد الوجود، وتهديد الاستقرار، وتهديد التنمية، لتخلف وراءها مشاهد القتل والتخريب بأبشع صوره، مما تسبب في شلل التنمية وعدم القدرة على التطور ومواكبة الحداثة، واستشرت على أثره النزعات الطائفية والعرقية وأذكت صراع الهويات والآيدلوجيات بعيداً عن إطار الدولة والمواطنة والمصير والواحد، إذ قامت بعض الجماعات المتطرفة بإعطاء الصراعات صبغة التأصيل الوجودي، مستندة بذلك على مختلقات من قراءات جامدة لنصوص الأديان السماوية والتاريخ والفكر والإنثروبولوجيا. وبالمقابل فأن الاستجابة العلاجية كانت خجولة الى حدٍ ما، وبحاجة إلى منظومة معالجات تتساوق ومديات التهديد ومستوى التحدي، وهذا ما يتطلب ضرورة العمل وفق أُطر دولية و وطنية في المواجهة، لوضع حزمة معالجات تكتيكية وإستراتيجية للمعالجة الآنية، والوقاية من الخطر المستقبلي.

المقترحات:-

١ .رسم استراتيجية تفكيك التطرف الفكري والمصادر الفلسفية قبل تحولها الى تطرف لفظي وسلوكي.

٢ .رسم استراتيجية تستهدف اعلاء شأن الانسان وكرامته وحريته وتحقيق سبل الرفاهية ليكون انساناً صالحاً شريكاً في بناء الدولة وحامياً لها.

٣ .حل مشكلة العشوائيات والتجاوزات والفقر المدقع.

٤ .اشراك المؤسسات الإعلامية والتعليمية والاسرية في التصدي لظاهرة التطرف.

٥. تفعيل ودعم مراكز الدراسات الفكرية التي تعنى بالتطرف وخطاب الكراهية وتنادي بحوار الأديان والانتقال من الخلافات الجزئية الى المساواة الإنسانية في الحقوق والواجبات.

المصادر باللغة العربية : –

١- الفهداوي ، ماجد سليمان . " الصراع المذهبي المفتعل على الساحة العربية والاسلامية (العراق إنموذجا) " . *مركز تقريب للدراسات والبحوث* . عدد : ١ .

٢- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب . (٢٠١٥-٢٠٢٠) . جهاز مكافحة الارهاب .

٣- الخزعلي ، عقيل . ٢٠١٦ . " الارهاب والتطرف وباء العصرمقاربات في المعالجات الوطنية والدولية " . *مجلة اغتراب – مركز بلادي* . العدد : ١

٤- حسنة ، عمر عبيد . ٢٠١٥ . " عندما يصنع الاستبداد العنف " . *مجلة الامة* . قطر . عدد : ١٦٨ .

٥- اديب ، منير . " التطرف الفكري .. بداية الفوضى ام بداية التوحش " . *مجلة اغتراب* . ص ٥٦ .

٦- الخادمي ، نور الدين بن مختار . *البعد الفقهي في معالجة العنف* .

٧- تقرير منظمة الامن والتعاون في اوروبا . الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف . وارسو : مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان .

٨- داير ، غوين . ٢٠١٥ . *فوبيا داعش واخواتها* . ترجمة : رامي طوقان . الطبعة الاولى . بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون .

٩- كانط ، ايمانيول . ٢٠١٢ . *الدين في حدود مجرد العقل* . ترجمة : فتحي المسكيني . الطبعة الاولى . بيروت : جداول للنشر والتوزيع .

١٠-اندرسون ، جيمس . *صنع السياسات العامة* . ترجمة : عامر الكبيسي . الطبعة الاولى . الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

١١-الجراح ، احمد جودي . ٢٠١٦ . *دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣- ٢٠١٥* . بغداد : مركز الحكمة والتعاون .

١٢-حبيب ، اراس . ٢٠١٦ . التطرف السياسي وعلاقته بالارهاب . صحيفة الصباح الجديد .

١٣-مجيد ، مشتاق نوري . ٢٠١٧ . تأثير الاستراتيجية الدولية في تمدد التنظيمات الارهابية . رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية .

١٤-اليعقوبي ، جليل جعفر . *الارهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش* . بيروت : دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع .

١٥-الزعاترة ، ياسر . ٢٠١٤ . " استخدام الدين في السياسة ام السياسة في الدين " . http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/6/11 .

١٦-الوردي ، علي . ٢٠١٣ . *وعاظ السلاطين* . الطبعة الثانية . بغداد : دار دجلة والفرات .

١٧-سينشتاين ، كاس ر .

١٨-الغول ، موسى يوسف . ٢٠١٠ . تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الاوسط . رسالة ماجستير غير منشورة . فلسطين – جامعة بيرزيت .

المصادر باللغة الانكليزية :-

1- Al-Fahdawi, Majid Suleiman. "The artificial sectarian conflict on the Arab and Islamic scene (Iraq as an example)." *Taqrib Center for Studies and Research*. Number: 1.
2- The Iraqi strategy to combat terrorism. (2015-2020). Anti-Terrorism Agency.
3- Al-Khazali, Aqeel. 2016. "Terrorism and extremism are the epidemic of our time. Approaches to national and international solutions." *Alienation Magazine* - My Country Center. Number: 1.
4- Hassana, Omar Obaid. 2015. "When tyranny creates violence." *Nation Magazine*. Qatar . Number: 168.
5- Adeeb, Mounir. "Intellectual extremism: the beginning of chaos or the beginning of savagery." *Alienation magazine*.
6- Al-Khademi, Nour al-Din bin Mukhtar. *The jurisprudential dimension in dealing with violence.*
7- Report of the Organization for Security and Cooperation in Europe. Preventing terrorism and combating violent extremism. Warsaw: Office for Democratic Institutions and Human Rights.
8- Dyer, Gwen. 2015.[fobaiha mn daesh wa akhotaha]. *Phobia of ISIS and its sisters*. Translated by: Rami Toukan. First edition. Beirut: Arab House of Science Publishers.
9- Kant, Immanuel. 2012. *Religion is within the limits of mere reason*. Translated by: Fathi Al-Miskini. First edition. Beirut: Jawadul Publishing and Distribution.
10- Anderson, James. *Public policy making*. Translated by: Amer Al-Kubaisi. First edition. Jordan: Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing.
11- Al-Jarrah, Ahmed Jodi. 2016. The role of religious authority in Iraq between 2003-2015. Baghdad: Center of Wisdom and Cooperation.
12- Habib, Aras. 2016. Political extremism and its relationship to terrorism. Al-Sabah Al-Jadeed newspaper.
13- Majeed, Mushtaq Nouri. 2017. The impact of international strategy on the expansion of terrorist organizations. A magister message that is not published . Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences. pp. 108-109.
14- Al-Yaqoubi, Jalil Jaafar. Terrorism and its confrontation in Iraq and post-ISIS scenarios. Beirut: Dar Al-Jeel for publishing, printing and distribution.
15- Al-Zaatara, Yasser. 2014. "Using religion in politics or politics in religion." http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/6/11/.
16- Al-Wardi, Ali. 2013.[weath alslaten]. *Sultans preachers*. Second Edition . Baghdad: House of the Tigris and Euphrates.
17- Sinstein, Cass R.

18-Al-Ghoul, Musa Yusuf. 2010. The influence of the religious factor on the foreign policy of the George W. Bush administration towards the Middle East region. A magister message that is not published . Palestine - Birzeit University.